مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (33) العدد (1)2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (33) No. (1) 2011

الرَّاهن العربي ومصداقية الطرح العَلماني

الدكتور عبد الله سيف الدين*

(تاريخ الإيداع 20 / 10 / 2010. قبل للنشر في 224 / 2 / 2011)

□ ملخّص □

تعْرف العَلمانية بوصفها مفهوماً سياسياً بالدنيوية، وهي مشتقة لغةً من العَالم؛ لذلك فإن نقيضها الدلالي هو الآخروية وليس الدينية. إنها توجه فلسفي يسعى لتأسيس النظم الحياتية لأبناء أمة ما انطلاقاً من مصالحهم الفعلية وفق حيثيات ظروف معيشتهم الراهنة.

وقد ظهرت العَلمانية بوصفها مطلباً حضارياً ملحّاً مع بداية عصر التنوير الأوربي، وانتقلت إلى الثقافة العربية على يد عدد من روّاد الفكر في عصر النهضة العربية، فكانت المواقف منها –ومنذ البداية– متباينة تراوحت بين متحمسٍ ومعارضٍ لها؛ وكل ذلك على المستوى النظري.

لكن المسألة اتخذت توجهاً جديداً في نتاج المفكرين العرب المعاصرين، عكس تساؤلاً مشروعاً يخص نوعية التطبيق الفعلي ومقداره عربياً للعَلمانية –على المستوى القطري طبعاً– ونتائجه. فصحة الطرح العَلماني نظرياً لا يعني بالضرورة صدق تطبيقه واقعياً، وفي ضوء ذلك يسعى البحث ليعرض وجهة نظرٍ فلسفية حول مصداقية الطرح العَلماني العربي ومشروعيته في ضوء الراهن العربي ومعطياته.

الكلمات المفتاحية: العَلمانية– المصداقية– الراهن– المشروعية– الطرح العَلماني.

* مدرس – قسم الفلسفة– كلية الآداب – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (33) العدد (1)2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (33) No. (1) 2011

The Arabic Present and the Credibility of Secular Putting forth

Dr. Abdullah Sayf Aldin*

(Received 20 / 10 / 2010. Accepted 24 / 2 / 2011)

□ ABSTRACT □

Secularism, most probably, can be defined as a social and political concept. The term "secularism" is derived from the root "Secular"; therefore, its opposite term is not the spiritualism or religion, but, secularism is a philosophical tendency that aims to constitute the daily-life systems of Nations in accordance with there own present specialties.

Secularism arose in the beginning of the enlightenment age in the West as an urgent civilian demand, and it transfers to the Arabic culture by some of Arab pioneers in the age of Arabic renaissance. At that time, some questions arose about the possibility of actual implements of secularism in the Arabic society.

From what has been stated above, this research will try to present a philosophical point of view about the credibility of Arabic secularism, putting forth its legitimacy in the Arabic present.

Key words: Secularism, Legitimacy, Present, Secular putting forth. Credibility Of Secular.

* **assistant member in the teaching staff, department of philosophy, faculty of arts and humanities, Tishreen University, Lttakia.**

مقدمة:

يختلف منطقياً معيار صحة قضية ما عن معيار صدقها، فعندما نتساءل عن الصحة الصورية لها يشترط توافق الفكر مع ذاته فقط؛ أما عند التساؤل عن صدقها تطبيقياً فيصبح الأمر أعقد؛ إذ يشترط للصدق هنا توافق الفكر مع ذاته والواقع معاً. وفق هذا المعيار المنطقي وفي ضوء معطيات الفكر والواقع معاً يمكننا أن نتناول مسألة العلمانية وطرحها عربياً من حيث المصداقية ضمن رؤية فلسفية نقدية وعبر سياق الراهن العربي كما تحدده كلٌّ من الحاجة والإمكانية اللتين تمنحان المشروعية لذلك الطرح ولو نسبياً! ونفصل الحديث عن ذلك في ثلاثة محاور رئيسة هي:

ــ العلمانية من حيث المصطلح.

ــ العلمانية ومسوغات الطرح(أوربياً ثم عربياً).

ــ العلمانية ومصداقية الطرح المعاصر عبر معطيات الراهن العربي.

أهمية البحث وأهدافه:

إن الاحتكام للواقع في تشخيص مقدار الحاجة الفعلية للنظريات الاجتماعية والسياسية أو المقولات الفلسفية الحضارية اللازمة لتجاوزها؛ يجعل من الدراسات الفكرية التي تظهر المشكلات وتقترح الحلول الممكنة لها، دراسات موضوعية وتتمتع بمصداقية ومشروعية رفيعة الشأن.

والعلمانية بوصفها مقولة حضارية إنما فعلت، حيث فعلت لكونها –ووفق أحكام الوجوب– حاجة واقعية تفرضها مصلحة كلٍّ من الفرد والمجتمع والدولة والدين.. على السواء. وذلك انطلاقاً من الاعتقاد الراسخ بأن مهمتها الاستراتيجية هي فك القيود غير الموضوعية واللامعقولة عن الفرد والمجتمع والعقل والجسد..؛ كل القيود. فهي بذلك استجابة لازمة لحاجةٍ حضاريةٍ ملحةٍ ولمنطق التغير نحو الأفضل وفق سياق التقدم والمدنية المعاصرة.

لكن هل كان هذا شأن العلمانية عربياً؟ سواء على صعيد الفكر والواقع أم على صعيد التنظير والممارسة أم لا؛ ولماذا؟

وبصيغة أخرى: لئن كانت الحاجة عربياً لمقولة العلمانية الحضارية ملحة كما تبدو اليوم وغداً، فما هي شروط الفهم الموضوعي والممارسة المشروعة لهذه المقولة؟ وبشكلٍ يمنح طارحها المصداقية قولاً وفعلاً؛ في ظل حيثيات الراهن العربي المعيش.

تلك هي أبرز تساؤلات هذا البحث ومشكلاته، وإن المحاولة المتواضعة للإجابة عنها أو حتى توضيحها وبيان أبعادها وارتباطاتها الممكنة، كافية بنظرنا لكي تمنح بحثنا أهمية كبيرة.

منهجية البحث:

أما منهجية البحث، فكانت تحليلية استنتاجية أحياناً واستقرائية أخرى. وقد اقتصرت مبدئياً على اعتماد منهج التحليل الفلسفي النقدي سواء في اعتماد الوصف التحليلي لاستقراء معطيات الواقع وعرض كلٍّ من الحاجة ونتائج الممارسة للعلمانية(عربياً وأوربياً) بإيجاز؛ أوفي اعتماد التحليل النقدي فلسفياً لاستنتاج ما وجد مناسباً من توصيات ومقترحاتٍ أو حلول.

وقد تم إجراء البحث في جامعة تشرين ولصالحها.

أولاً: العَلمانية من حيث المصطلح:

ومصطلح العَلمانية من أكثر تلك الألفاظ أو المفاهيم إثارة للجدل والخصومة، فحوله تتباين وجهات النظر وتتناقض الآراء بشأن تحديد مدلوله المعرفي ونتائج تطبيقاته على مختلف مجالات النشاط الإنساني، ودور ذلك في دفع عملية التقدم الحضاري أو منعها وخاصة على المستويين المتضايفين السياسي والاجتماعي. لا بل إن هذا الاختلاف على صعيد الفكر العربي يتناول المصطلح حتى من حيث اللغة وآلية اشتقاقه وتعريبه عن اللغات الأوروبية..!

فكلمة عَلمانية ــ بفتح العين عربياً ــ هي ترجمة اصطلاحية لكلمة (secularism) الإنكليزية والتي تعني حرفياً «الدنيوية أو المذهب الدنيوي أي عدم المبالاة بالدين أو بالاعتبارات الدينية»[1]. ولها نظائرها في اللغات الأوروبية الأخرى، ففي اللغة الفرنسية نجد (Laïcisme) وتعرف عربياً باللائكية.

أما من حيث الأصل فالكلمة الإنكليزية (Secularism) «مشتقة من الكلمة اللاتينية Saeculum وتعني العصر أو الجيل أو القرن، أما في لاتينية العصور الوسطى فإن الكلمة تعني العالم أو الدنيا في مقابل الكنيسة»[2]. وبخصوص الكلمة الفرنسية (Laïque) فأصلها روماني (لايكوس) أي الذي ينتمي للشعب، وهو ابن الشعب غير المتعلم. وذلك تمييزاً له عن رجل الدين (clerk) أو الكاهن والذي كان يعدّ المتعلم الوحيد تقريباً، في إمبراطورية القرون الوسطى؛* ويستخدم هذا اللفظ منذ الثورة الفرنسية في مجال التعليم لتمييز التعليم غير الديني (الدنيوي ــ العَلماني) عما عداه[3].

أما العلمانية دلالة، وكما ورد في دائرة المعارف البريطانية فهي «حركة اجتماعية تهدف إلى دفع الناس للاهتمام بالحياة الدنيا...؛وذلك بعد انصرافهم كلياً للتأمل بالآخرة خلال القرون الوسطى. وجاءت هذه النزعة نتيجة أسبابٍ عدة...؛ لتتسع فيما بعد وتصبح اتجاهاً مضاداً للدين..!»[4].

وبالرجوع إلى دائرة المعارف الأمريكية نجد أنها تحدد مصطلح (Secularism) على أنه مفهوم مستقل عن الديانات وأنها (الدنيوية) نظرية أو نظام أخلاقي أسس على مبادئ الأخلاق الطبيعية أو المادية ومستقل عن الدين السائد أو الميتافيزيقيا عموماً. وقد وجدت بوصفها نظاماً فلسفياً أولاً عند الفيلسوف الإنكليزي لوك(1632–1704). ومبدؤها الأساسي هو حرية الفكر، وأن كل شخص له الحق في أن يفكر لذاته. لا تنفي وجود غايات أخرى غير الغايات الدنيوية (الزمن الحالي)، لكنها تؤكد أن غاية الحياة الحالية (الدنيا) هي الفائدة الحقيقية وأن البحث فيها هو ذات فائدة..![5].

أما موسوعة السياسة فتذكر حرفياً أن: «العَلمانية: مفهوم سياسي اجتماعي نشأ إبان عصر التنوير والنهضة في أوربا، عارض ظاهرة سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع وتنظيمهما على أساس الانتماءات الدينية والطائفية، ورأى أن من شأن الدين أن يعنى بتنظيم العلاقة بين البشر وربهم، ونادى بفصل الدين عن الدولة

---

1 ــ البعلبكي، منير، المورد، دار العلم للملاين، بيروت، ط17، 1983.ص(827).

2 ــ ندوة:العلمانية ما لها وما عليها، مداخلة: عبد الوهاب المسيري، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، 1998، ص (72).

* الإمبراطورية التي سادت أوروبا في القرون الوسطى، وذلك منذ سقوط روما بأيدي البرابرة سنة 476م وحتى سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين سنة 1453م.

3ــانظر: السعيد، رفعت، العلمانية بين الإسلام والعقل والتأسلم، دار الأهالي، دمشق، ط1، 2001،ص(6).

4ــ انظر: Encyclopedia BRITANICA, Volume:2, Pa:66

5- انظر: The Encyclopedia Americana, International Edition ; Complete in Thirty Volumes First Published in 1829 . V :24, P510.

وبتنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس إنسانية تقوم بمعاملة الفرد على أنه مواطن ذو حقوق وواجبات،وبالتالي إخضاع المؤسسات والحياة السياسية لإرادة البشر وممارستهم لحقوقهم وفق ما يرون وما يحقق مصالحهم وسعادتهم الإنسانية...» [6]. ، فنجد مثلاً في الموسوعة الفلسفية العربية نصاً للأستاذ (جورج طرابيشي) تحت عنوان العَلمانية (Laicism) يقول فيه: «ليست العَلمانية مذهباً فلسفياً، بل هي مذهب قانوني ــ سياسي بالأولى، ولكنها غير منقطعة الصلة بالفلسفة، لأنها من جانبها النظري نتاج للنظر العقلي ولأنها في جانبها العملي تنبثق عن جملة من الممارسات والإشكاليات التي تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة، بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، وبالتالي وفي التحليل الأخير بين الثيولوجيا والأنثربولوجيا، أي بين الإلهيات والإنسانيات. والعلمانية بالعربية لفظة مستحدثة كمقابل لكلمة (Laïcité أو Laïcisme) بالفرنسية. وخلافاً للاعتقاد الشائع، فإن كلمة علمانية غير مشتقة من العِلْم، بل من العَالَم، وعلى هذا فإن العلماني هو من ينتسب إلى العَالَم أو العَالَمين أي الناس، في مقابل الرباني المنسوب إلى الرب، وبذلك يكون الاشتقاق العربي المستحدث (عَلْمَانية) مطابقاً للاشتقاق اليوناني ــ اللاتيني لكلمة (Laïc)..»[7].

مما سبق يمكن ملاحظة أن ثمة توافقاً بين التعريفات والتحديدات السابقة باعتمادها التحديد السلبي، أي نفي الماورائيات في محاولة الإحاطة بأهداف النزعة العَلْمانية، من حيث إنها تسعى لتأسيس كل ما هو اجتماعي أو سياسي أو قانوني وأخلاقي على أسسٍ من فلسفةٍ وضعية مرتبطة بالمصلحة الدنيوية الحالية وترك شأن الحياة الآخرة ومصيرها للأديان وللأفراد، تُحدد من خلالها ــ وعلى المستوى الشخصي ــ القناعات الخاصة بهذا الشأن أي بالكيفية التي يكون عليها ضمان تحصيل السعادة الأخروية، وفي ضوء تصور الإنسان الذاتي للإله وعلاقته الفردية به دون تدخل من أحد في شؤونه تلك أو تدخله هو في شؤون أحدٍ غيره في هذا المجال كذلك.

تعني العلمانية إذاً استبعاد كل الرؤى المرجعية اللاهوتية والميتافيزيقية من أن تكون مصادر للتشريع ومقاصد للسياسات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والدولة، والاستعاضة عنها بمصادر ومقاصد مادية ودنيوية تستند مشروعيتها إلى دساتير ونظم تستوحى تجريبا ً من مصلحة الأفراد الدنيوية ضمن سياق الظرفية المعيشة. وترك مسألة الاعتقاد للشأن الشخصي وضمن مستوى القناعات الخاصة دون أي تدخل رسمي فيها تقريباً.

ثانياً:مسوِّغات الطرح العَلماني (أوربياً وعربياً):

لئن كانت بذرة العلمانية الأولى أتت انسجاماً مع المقولة الشهيرة للسيد المسيح عليه السلام: «أعطوا لقيصر ما لقيصر ولله ما لله»[8]. فإن الجذور الفعلية لنشوء النزوع العلماني كامنةٌ أساساً في ضرورة تكون الدولة الحديثة نفسها في المجتمعات الغربية ذلك أن سيطرة الكنيسة المطلقة في الميدانين الزمني والروحي قد حرم الدولة البرجوازية الصاعدة من أية قاعدة اجتماعية مستقلة، وربط ولادتها بالصراع الحتمي ضد الكنيسة الشاملة. وقد اتخذ هذا الصراع لدى معظم الدول الأوربية الحديثة «شكلين أساسيين هما: الأول- الكفاح في سبيل أن تنتزع لنفسها حيزاً خاصاً بها؛ أي أن تعين مجالاً سياسياً متميزاً عن مجال الدين، والثاني- أن تخلق لنفسها قاعدة مستقلة للشرعية تختلف عن شرعية السلطة التي تمارسها الهيئة الدينية..»[9]؛ أي أن الدولة الأوربية وجدت نفسها أمام مأزق

6ــ موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، مجلد4، ط3، 1995،ص(179).

7 ــ الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، مجلد (2)، ط1، 1988، ص (914 ــ 915).

8ــ الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، مجلد2، ط1، 1988،ص(914).

9- غليون، برهان، الدولة والدين: نقد السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1993، ص(335).

مصيري لا مخرج لها منه إلاّ بتحدي ما صور للناس بأنه مقدس ونهائي؛ أي بمحاولة إزالة الهيمنة السياسية للكنيسة والمفروضة باسم الدين. تلك الهيمنة التي جعلت منها دولة ثيوقراطية تصادر طاقات المجتمع وتعرقل مسيرته الحضارية، فارضةً سيادتها بطريقة استبدادية فظيعة..!

وقد برز هذا الصراع على مسرح الفكر الأوروبي جلياً من خلال علاقته بالكنيسة المسيحية وموقفها المعارض لبعض التوجهات العلمانية في أوروبا على مدار القرون الخالية من تاريخ ذلك الفكر ويقظته، وما زالت حلقاته تتسلسل بمظاهر مختلفة في شتى أنحاء العالم، ذلك حيث توجد السلطات المستبدة دينية كانت أم دنيوية، والتي تعيق فاعلية الإنسان الخيرة في معاملته للآخر دون أي اعتبار لأطر اجتماعية أو حدود سياسية وإيديولوجية مسبقة تفرضها عليه مثل هذه السلطات..!

وعلى ذلك يمكن القول إن النزوع العَلماني إذ نشأ وعلت صيحته الإنسانية في المجتمعات الأوربية دون غيرها، فإنه لم يكن خياراً ولا إبداعاً فكرياً خالصاً بقدر ما كان وليد حاجةٍ ضرورية ومحاولة فكرية جادة لمصادرة الاستبداد السياسي للكنيسة وسلطتها المطلقة على الإنسان والمجتمع من جهة أولى؛ واستجابة واقعية لتطورات ملحة فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية لفعاليات الطبقة الصاعدة في تلك المجتمعات وما أسفرت عنه من تبدلات في موازين القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، من جهة ثانية. حتى إن معظم المفكرين الأوربيين وعلى الرغم من تناقض توجهاتهم السياسية أمثال (هوبز، روسو، مونتسيكو، ميكيافلي، هيجل، ماركس.... وغيرهم) نجدهم قد حاولوا جاهدين عكس حاجة مجتمعاتهم لتلك الدولة القوية والمنظمة قانونياً على أساس قومي نسبياً ووضعي بالدرجة الأولى انسجاماً مع مصالح شعوبهم الدنيوية. فالعلمانية أوربياً كانت وما تزال حاجة واقعية تفرضها مصلحة المجتمع والدولة أولاً. وضد سلطة الكنيسة السياسية وليس ضد الدين المسيحي ثانياً. ولم تشترط الإلحاد ــ إلاّ ما ندر ــ أو تطالب بإقصاء الدين عن المجتمع أو حتى إلغاء دور الكنيسة اجتماعياً ثالثاً. بل وبصيغة عامة يمكن الإقرار بأن المهمة الأساسية للعلمانية هي فك القيود غير الموضوعية واللامعقولة عن الفرد والمجتمع والعقل والجسد على السواء، التي كانت تضعها الكنيسة بأسماء وأشكالٍ عدة. وعليه فالعلمانية أتت ــ أساساً ــ استجابةً لحاجات حضارية ملحة، ولمنطق التغير نحو الأفضل وفق سياق التقدم والمدنية المعاصرة، ولكن هل كان هذا هو شأنها عربياً، سواء على صعيد الفكر المعاصر أو حتى على صعيد المجتمع؟! وبعبارة أخرى، إن العلمانية ولكونها مقولة حضارية شهدتها التجربة الأوربية وحُدِّدت في إطارها علاقة الدين بالدولة، تلقَّفها الآخرون ــومنهم العرب ــ على أمل أن تحقق لديهم ما حققته في أوروبا وأن تؤدي دوراً مشابهاً. لكن التجربة العربية، على الرغم من خصوصيتها فإنها عكست تجاوزات وانحرافات كثيرة، مما ألح فكرياً في إطار البحث القيمي على طرح التساؤل التالي: لماذا أخفقت العلمانية عربياً في تحقيق ما حققته أوروبياً؟!.

ينطوي التساؤل السابق على الاعتراف بوجود نوع من الممارسة الحياتية للعلمانية في إطار الواقع العربي المعاصر، وفق عدة أشكال متراوحة بين مستور ومعلن، وهو أمر ــ من حيث المبدأ ــ لا مجال لإنكاره في كثير من دول الوطن العربي، سواء ذلك في نطاق النصوص الدستورية أو على مستوى الشعار والاستثمار، وتدرج ذلك حتى الوصول إلى مستوى مفاصل الحياة العامة اليومية للناس في مجتمعنا.[10]

10ــ انظر: حسن، سمير، مستقبل العلمانية في الوطن العربي، العقلانيةــ العلمانيةــ الشرق أوسطية: أبحاث الأسبوع الثقافي الثاني، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1995، ص (315).

وإذا تساءلنا عن مسوّغات الطرح العربي للعلمانية لن نستطيع الادعاء بأنه ــ وكما هو أوربياً ــ بسبب العلاقة العنيفة بين الدولة والدين، فهذه العلاقة كما عرفها المجتمع العربي كانت وما تزال علاقة انسجام أو لنقل تفاهم؛ إذ إن الحديث عن سلطة دينية مناظرة ومنافسة لسلطة الدولة عندنا هو حديث غير متزن تاريخياً ولا واقعياً. تدحضه خصوصية الدين الأوسع انتشاراً في ذلك المجتمع ــ وهو الإسلام ــ سواء من حيث انعدام الوساطة بين الإنسان وخالقه أومن حيث انعدام الكهانة الترتيبية الدينية بين المؤمنين به... وغير ذلك. فعلى امتداد التاريخ الإسلامي لم تضطر أية دولة أو سلطة سياسية مهما كانت أن تواجه سلطة دينية أو حتى مؤسسة كهنوتية تدعي الشرعية وتحرمها غيرها. بل وعلى العكس شهدنا نوعاً من التسوية أو المسايرة الدينية(إن صح التعبير) للسلطة السياسية. وهذا برأينا ما جعل دعوات عصر النهضة تقتصر على الإصلاح الديني وإعادة النظر في الممارسة في ضوء الكتاب والسنة، إضافة للاعتراض على تسييس الدين أو تفريغه من محتواه الحقيقي(حضارياً وإنسانياً) ليصبح نوعاً من الطقوس الجوفاء وينحرف وظيفياً لمصلحة حركات متطرفة هي أبعد ما تكون عن الإنسانية فضلاً عن الإسلام، كما يُلاحظ اليوم..![11]

وكذلك الادعاء أن المسوغ هو وجود طبقة برجوازية عربية (صاعدة) تريد تأسيس دولة علمانية تستجيب لمصالحها على غرار المثل الأوربي، هو إدعاء مخترق تدحضه خصوصية المجتمع العربي البنيوية والتي تُظهر تركيبة مميزة اجتماعياً واقتصادياً. فهو يكاد يحتوي ضمناً على جميع الأطر أو التنظيمات الاجتماعية المعروفة من قَبلية وعشائرية طائفية وحزبية، وقريباً جداً طبقية؛ مرصوفة بعضها إلى جانب بعضٍ على شكلٍ فسيفسائيٍّ جميل لكنه مقلق سياسياً من خلال تعدد الولاءات فيه وتفاوتها حدةً. هذا إضافة إلى تبعثر فاعليته الاقتصادية بين أنماط إنتاجية متعددة تجمع بين طرق إنتاج بدائية وصناعية متطورة تقريباً.

أمام هذا الواقع الاجتماعي وذاك المعطى العقيدي، نعود للتساؤل بإلحاح ما مسوغ الطرح العربي للعلمانية؟! وفي سبيل الإجابة نلفت الانتباه إلى نقطتين نظنهما تسهمان في إرشادنا للمسوغات، الأولى: ومن حيث التاريخ فإن بدايات الطرح العلماني عربياً كانت (وكما يذهب الكثيرون) على يد المتنورين العرب المسيحيين المنحدرين من بلاد الشام أمثال(شميل وأنطون والبستاني والريحاني....وغيرهم). والتأكيد على أنهم من بلاد الشام هو لفت للانتباه بأنهم ينتمون لمجتمعاتٍ تحتوي على تعددية طائفية ومذهبية دينية معقدة، وهذا ما يجعل لها خصوصية بنيوية مختلفة عن المجتمعات العربية الأخرى والتي لاتكاد تعرف مثل هذه التعددية.[12] كذلك فإن التأكيد على أنهم مسيحيون في ظل الحكم العثماني (الإسلامي) هو خصوصية أخرى. وبهذا نستطيع أن نفهم مسوغ دعوتهم للعلمانية وحسب ما يرى جورج طرابيشي على أنها «تعبيرٌ عن عدم استطاعة المفكر المسيحي القبول بوطن هويته الإسلام، وإيمانا منه بوطنٍ يكون الولاء فيه لا للدين بل للقيم الوطنية والاجتماعية والإنسانية. ومن هنا كان الطرح القومي عنواناً كبيراً نادى به عدد كبير من العلمانيين المسيحيين بوصفه بديلاً من التوجه والطرح الدينيين»[13] للدولة التي كانت سائدة آنذاك. فقد كان أقصى ما بلغه ذلك الطرح لديهم هو الدعوة لوطن مستقل علماني تُفصل فيه الدولة عن الدين كلياً وتكون الرابطة القومية هي اللغة لا الدين، وتسوده قيم إنسانية عامة لا قيم دين بذاته.

11ــ انظر: غليون، برهان، الدولة والدين، مرجع سبق ذكره، الصفحات(336–342). بتصرف

12– انظر: الجابري، محمد عابد، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ط2، 1994، الصفحات(102–105). بتصرف.

13– الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، مجلد2، ط1، 1988،ص(917).

أما النقطة الثانية: ومن حيث الواقع فتشير إلى أن دعاة العلمانية العرب(مسلمين ومسيحيين) ومنذ فجر النهضة قد سعوا إلى ترسيخ دعوتهم تلك في مجالين أساسيين هما «المزيد من الحرية والمزيد من العلم» حيث أدركوا أن صراعهم مزدوج فهو بالدرجة الأولى «صراع مع الاستبداد [السياسي] الذي [كانت] تمثله الدولة العثمانية بنظامها المطلق. وصراع مع الغرب الذي تمثلت قوته الأساسية في تقدمه العلمي والصناعي والتقني. من هنا كانت الدعوة للاستزادة من العلوم وإطلاق التربية وتنظيمها من الدعوات العلمانية المبكرة...»[14].

النتائج والمناقشة:

وهكذا فإن العلمانية إذ طُرحت أو مازالت تطرح عربياً فلأنها وكما يفترض أن تكون دعوة حضارية لتجاوز مشكلات الواقع العربي المتمثلة أصلاً بأنواع الاستبداد وأشكاله من جهة، ولتأمين حاجة أبناء العروبة للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتي تمثل مبادئ النهوض الحضاري لأي مجتمع كان،من جهة أخرى.

وفق هذا التحديد تظهر العلاقة بين العلمانية والاستبداد عربياً إشكالية فكرية تحتاج إلى البحث؛ لأنها تعكس على المستوى النظري صورة ذهنية للواقع العربي المأزوم سياسياً بفعل التوظيف غير الموفق لمقولة العلمانية والمختصرة عربياً في مسألة واحدة من مسائلها تقريباً، وهي فصل الدين عن الدولة، وما ينتج عن هذا التوظيف المؤدلج من اختلاطات وتجاوزات أفقدت التبادل الإيجابي بين الواقع والفكر مصداقيته المفترضة أو الضرورية منطقياً لإثمار نتائج مُرضية، وفاعلة إيجابياً في جوانب الواقع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من جهة أخرى. وهو الأمر الذي هيأ المناخ لولادة عدد من الانعطافات أو الانحرافات العاصفة بالواقع والفكر على حد سواء، وكان منها على سبيل المثال، التوظيف الإيديولوجي لكلٍّ من العلمانية والدين.

لأن العلمانية وفق المعطيين الفكري والواقعي معاً، ليست موقفاً من الدين، وإنما هي، حقيقةً، موقفٌ نضالي ضد الاستبداد الديني عندما يصادر كل المشروعيات أو السلطات الاجتماعية والسياسية الدنيوية لصالح السلطة الدينية وشرعيتها الغيبية غير الممتحنة، بمقدار الإنجاز الفعلي على أرض الواقع. ولكن ليس من الضروري أن يستند كل استبداد ديني إلى مؤسسة دينية كالكنيسة، تدعي الوصاية على الناس والوساطة بينهم وبين الإله؛ كما أنه ليس من الضرورة أيضاً أن يتناقض وجود الاستبداد الديني مع الاستبداد السياسي ومظاهره؛ لذلك فأمر الصراع بين السلطة الدينية والسلطة المدنية أمر نسبي وتابع عملياً للظروف الزمنية؛ أي المرحلة التاريخية ونمطها الإنتاجي من حياة المجتمع، من جهة، ولخصوصية كل من الدين أولاً والمجتمع ثانياً، من جهة أخرى.

وعليه فإن العلمانية وهي مدار الحديث، كان لها شروط للنشوء حيثما نشأت، ولها في الوقت ذاته شروط معينة حتى تثمر أو تجدي نفعاً على المستوى الحضاري والإنساني للمجتمع، تمر من خلال خصوصية هذا المجتمع والسلطة الدينية فيه، وإلاّ فإن إقحامها ــ على رغم محاسنها ــ سيكون مضيعة للوقت والجهد معاً وترسيخاً للاستبداد ودعماً لشوكته؛ بمعنى أن الاستبداد يمكن أن يوظف العلمانية لمصلحته، وتكون سنداً وشرعيةً له إذا فرضت على مجتمع ما دون النظر إلى شروط إثمارها. وفي الوقت ذاته يمكن أن تكون تحصيل حاصل، أي تفرض نفسها من تلقاء الواقع دون ضرورة إعلانها، إذا توافرت تلك الشروط في المجتمع.

ولكن هل أَخَذَ رجال الفكر العربي المعاصر العلمانيةَ وفق هذه الخصوصية العربية حقاً؟ وهل راعت بعض الدول العربية والإسلامية المعاصرة من جهتها هذه الخصوصية عند تطبيقها للعلمانية أو فرضها بقرار سياسي على

14–الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، مجلد2، ط1، 1988،ص(918).

الواقع العربي؟ وماذا كانت النتائج؟ هذه أسئلة تتضح دلالاتها وتتبلور الإجابة عنها أكثر من خلال النظر في الراهن العربي ومصداقية الطرح العلماني المعاصر فيه.

ثالثاً : مصداقية الطرح العلماني المعاصر – عربياً

إن القراءة في التشخيصات الفكرية للحاضر العربي، التي قام بها عدد كبير من مفكرينا المعاصرين من علمانيين وإسلاميين وغيرهم، تنبئ ــ كما هو معروف ــ بتناقض واضح على صعيد اقتراح الدواء أو الحلول الممكنة لأمراض هذا الحاضر ومشكلاته الملحة. فعلى الرغم من الاتفاق المبدئي لدى الكثير من مفكري الاتجاهين على ضرورة التغيير نظراً لتأخر الحالة العربية الراهنة عن مسرح الرقي ومدارج الحضارة المعاصرة، فإنك تجد الاختلاف يبلغ أوجَهُ بينهما في شكل هذا التغيير وجهته ومداه ومرجعيته. وهو أمر ليس بجديد، بل إن عمره يزيد على المائة عام تقريباً، والجديد هو ما تشهده ساحة هذا الفكر من تعصب ومذهبية متطرفة واستبدال لغة الحوار أو السجال الفكري بلغة العنف والاتهام بين أنصار كلا الفريقين وإغلاق منافذ اللقاء بينهما شيئاً فشيئاً، وما ذاك إلاّ بفعل الأدلجة السياسية التي باتت تحيط بكل تيار على حدة وتخترقه وظيفياً أو تعزز موقعه تجاه الآخر خدمة لها. حتى ليبدو أن لغة العنف الممارسة في الواقع عربياً، قد تسربت وفق جدلية التأثير المتبادل إلى الفكر العربي المعاصر؛ إذ بدأت اللاعقلانية والاستبدادية تُستخدم فيه أحياناً طريقة للحوار، على نطاق واسع عند عدد لا بأس به من مفكرينا العرب العلمانيين منهم والإسلاميين، المعاصرين على حدٍ سواء.

تلك هي حالة طبيعية تعكسها نتائج الاستبداد السياسي وأثره في الفكر الذي يفقد اتزانه وتضطرب ركائزه الأساسية عندما يوظف إيديولوجياً لمصلحة النظام ويُقحم في ساحات ويخوض معارك خارج نطاق اهتمامه وميدانه الحقيقي. وتلك هي أيضاً قصة مختلف المقولات الحضارية مع الأنظمة الاستبدادية غرباً وشرقاً. ليست العلمانية فحسب بل الديمقراطية والحرية والاشتراكية وحتى الوحدة، وغيرها، عندما تُفرض بقرار سياسي آت من القمة ويفرغ محتواها الحضاري على أرض الواقع والممارسة، فتثمر ثماراً فاسدة تؤذي الجميع. كذلك شأن الدين عندما يُفرض أو يُوظَّف لمصلحة نظام سياسي ما؛ إذ يُصبح ديناً رسمياً تؤول حاله إلى ما تؤول إليه حالة تلك المقولات الحضارية كافة، ويصبح مظلة استبدادية بامتياز. فالإيديولوجيات السياسية في إطار بحثها عن مشروعية امتلاك السلطة لا تدخر جهداً في استثمار كلّ الوسائل المتاحة لترسيخ معالمها وتحقيق أهدافها غير المعلنة غالباً؛ وهذا برأيي يعلل فوضى الطروحات الفكرية المعاصرة عموماً وتناقضها حتى في تشخيص أو علاج أية مشكلة.

لذلك فالعلمانية عربياً كالديمقراطية والإسلامية والقومية وربما الإقليمية والقطرية في جانب من جوانبها؛ كلها شعارات منتهكة وموظفة إيديولوجياً، ولا يعدم بريقها اللامع جذب الكثيرين وكسب التأييد من الناحية الفكرية أو النظرية البحتة، أما في الناحية التطبيقية فإن واقع الشعوب العربية والإسلامية يبين أن ثمار تلك المقولات ونتائجها كانت متشابهة إلى حدٍّ بعيد على الرغم من تناقضها وإلى درجة لا يظهر معها الخلاف كبيراً بين أحوال من أخذوا بهذه المقولة أو بتلك. وما ذلك إلاّ لأن تلك المقولات أتت في الأساس استجابة لرغبات النخبة ومصالحها(غير النبيلة أحياناً) في تلك المجتمعات ولم تنبع حقيقة من متطلبات ظروف الشعوب المسحوقة وأحوالها عملياً أمام الاستبداد ومؤسساته..! من هنا فإن مقولة العلمانية مثلاً لا تشكل في صيغتها المعروفة عربياً برأي أحد مفكرينا المعاصرين «إجابة عن إشكاليات وقضايا مطروحة على أرض الواقع العربي والإسلامي، بقدر ما تجيب عن أسئلة وفرضيات

يطرحها الخارج وتتلقفها بعض النخب في الداخل»[15] قبولاً أو رفضاً. وهذا برأيي ينسحب على معظم توجهات المفكرين العرب المعاصرين في قراءاتهم لمشكلات مجتمعهم. ولنا في المواقف السياسية من حربي الخليج الأولى والثانية وحرب أفغانستان والعدوان الإمبريالي الأخير على العراق والأمة العربية ومن عدوان تموز 2006 على لبنان وكذلك المواقف من القمة العربية التي عقدت في دمشق من حيث الحضور والتمثيل وفي المواقف المتباينة من الحرب الغاشمة على غزة، شواهد واقعية وأدلة ملموسة وفق قائمة الأسباب والنتائج المباشرة وغير المباشرة لها جميعاً..!

فالواقع يشير اليوم إلى مصادرة جميع مشاريع الإصلاح الديني والقومي والعَلماني،وإلى أن خطاباتها بدأت تشهد نكوصاً حاداً مقارنة بخطابات عصر النهضة العربية، سواء على مستوى الجدية الفكرية لطروحاتها أو على مستوى الحماسة الجماهيرية التي يمكن أن تولدها الثقة الشعبية بها.

الاستنتاجات والتوصيات:

يبدو الأمر أبعد من مجرد اكتشاف ذاك الفشل وتحديد منحاه؛ إذ يتبادر إلى الذهن أن السؤال عن سبب ذلك الفشل ودلالته أعمق من الإشارة إليه؛ فالواقع العربي ظاهرياً لا يبدو فيه ما يعيق تطبيق العلمانية صراحة أو يمنع تحقيق أهدافها الحضارية كما كانت تطرح في عصر اليقظة العربية، وذلك ما يشير إليه حاضر السياسة العربية، إذ لا تفتقر دولنا القطرية السائدة إلى دساتير وطنية وضعية ولا إلى أحزاب سياسية أو منظمات شعبية ومدارس حكومية ولا حتى إلى مؤسسات برلمانية وحكومات وأنظمة مدنية أو عسكرية غير دينية، في ظل شعور الفرد بانتمائه إلى الدولة أكثر من انتمائه إلى الدين، وغيره. لكن ما حدث حقاً هو مزيد من انحسار المد العلماني الحقيقي والمؤثر، سواء على مستوى الطموح أو في إطار الإنجاز الواقعي؛ إذ أصبحت العلمانية أيضاً وسيلة للتطرف والاستبداد السياسي الاجتماعي إلى جانب الدين والقومية وغير ذلك، إذاً لم يكن للعلمانيةــ على صعيد المجتمع العربي والإسلامي ــ المصير ذاته ولا النتائج التي آلت إليها في المجتمع الغربي، بل على العكس تماماً، فبدلَ أن تسهم في تقديم الحلول المطلوبة للمشكلات الملحة عربياً من إصلاح ديني واجتماعي وأن تكون تجديداً للفكر السياسي وترسيخاً لمعالم المجتمع المدني والديمقراطي، أسهمت فعلياً برأي بعض الباحثين في «خلق خصومة لم تكن موجودة من قبل، ودفعت إلى تكوين (الدين- الكنيسة) في مواجهة الدولة»[16] أحياناً وهيأت مسوغات لدعوات تكفيرية متطرفة وعنيفة تهدد أمن المواطنين وعقيدتهم؛ أي أن دعاة العلمانية العرب باعتمادهم أسلوب الصرامة والتشدد حيال معتقدات مجتمعهم وقيمه ونبذها في كثير من الأحيان، جعلوا دعوتهم مطية للدولة تستطيع من خلالها تغطية سيطرتها المطلقة (الاستبدادية) على الروح والجسد والعقل للفرد وعلى استباحة المجتمع وثروات الأمة، باسم العلم أو الوطنية أو التقدمية، وأحياناً القومية دون تحقيق إنجازات فعلية ملموسة على الصعيد التطبيقي لمختلف هذه الشعارات الطنانة؛ وبذلك كان فعل العَلمانية ــبصرف النظر عن قيمتها بوصفها مقولة حضاريةــ ترسيخاً لمعالم الفرقة وعدم التفاهم ليس بين تيارات الفكر العربي المعاصر فحسب، بل كذلك بين القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في الحاضر العربي والإسلامي ضمن شتى المجالات. وبدهي أن هذا الدور لم تكن مقولة العلمانية هي التي

15-عبد السلام، رفيق، «هل تمثل العلمانية شرطاً لازماً للانتقال للديمقراطية»، مجلة أقلام الإلكترونية،العدد الثاني، السنة الأولى، أكتوبر، 2001، ص (3). [http://www.aqlominlikne.com/noe/rafiq c.html]

16-غليون، برهان، الدولة والدين، مرجع سبق ذكره، ص(502).

اضطلعت به، بل إن النخبة التي شغلت وظيفة الحامل الاجتماعي للعلمانية وغيرها في الحاضر العربي هي المسؤولة عنه، وهي التي أساءت الاستخدام وقوضت النتائج حتى أصبحت العلمانية تعني عداء الدين والتغريب والتبعية الفكرية وربما التقليد الأعمى. وأصبح الدين عامة والإسلام خاصة يعني في نظر بعضهم، التخلف والتطرف وربما الجهل .. وغيره. لقد باتت العلمانية عربياً مُحرِّضة لوجود مناخ من التوتر والصراع بين القوى الفكرية والاجتماعية في حاضر المجتمع العربي كانت قد استُدْعِيَتْ لتجاوزه يوماً ما. وبات من الضرورة لتجاوز هذه الحال المتوترة إعادة تقويم المرحلة الراهنة بموضوعية وجدية أكثر، مع محاولة توفير الوعي الواقعي لمتطلبات هذا التجاوز أولاً ومتطلبات المرحلة المستقبلية ثانياً، وذلك في ضوء الشروط الحضارية المتمثلة بالديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية وتوفير الحرية حقيقة. ولئن كانت وما تزال هذه هي المتطلبات المستقبلية لتحقيق التقدم الفعلي لأي مجتمع،فإن متطلبات تجاوز مشكلات الراهن وتوفير مصداقية الوعي العلماني له، هي برأيي تتلخص في مجموعة من المبادئ التي يمكن للعلمانية في ضوئها تصحيح مسارها عربياً وترسيخ ممارسة أكثر حضارية وإنسانية لعلمانيينا وتحقيقاً لفاعليتهم التقدمية في ظل حاجة المجتمع الفعلية وخصوصيته الحضارية؛ ومن هذه الأسس على سبيل المثال نذكر:

يجب أن تكون العلمانية علمية؛ أي أن تكون انعكاساً لمتطلبات الواقع الحقيقية؛ ولا تفرض عليه أو تقحم به إقحاماً.

يجب أن تكون علمانية عامة وإنسانية؛ فتتخلى عن الانتقائية والنخبوية وتخاطب كل أبناء المجتمع دون تهكم أو استخفاف بأحد..!

يجب أن تكون علمانية مرنة قادرة على التفاعل البناء مع معطيات الواقع ومستجداته، والمرونة لاتعني بنظرنا أكثر من الحوار الصادق والصريح والجريء في نقد الذات قبل الآخر.

يجب على العلمانية الإقرار بالدين والاعتراف بدوره الأخلاقي والحضاري في عملية الإصلاح وذلك على أرضية وطنية مدنية؛ إذ لا يمكن فصل المجتمع عن تاريخه وثقافته؛ فقد يكون من الضروري فصل الدين عن السياسة وإبعاد السياسة عن الدين لكن من الخطأ إلغاء الدين من ذاكرة المجتمع والإنسانية.[17]

الخاتمة:

يمكن القول إننا نفهم العلمانية ونريدها بوصفها رؤية إصلاحية منهجية منفتحة على الواقع بمكوناته المتعددة ومنطلقة من مبدأ إنساني يقوم على احترام الذات لإرادة الآخر وقناعته والاعتراف به بوصفه شريكاً كاملاً. وعلى ضرورة احترام الذات والآخر معاً لمصلحة المجتمع وخصوصيته الحضارية ثقافياً وتنظيمياً، وبعبارة أدق دولة بلا استبداد ودين بلا تطرف.

17ــانظر: حسن، نصر، «العلمانية في الوطن العربي بين واقع وطموح»، مقالات خاصة، مجلة إلكترونية، www.free-syria.com

المراجع:

1ــ البعلبكي، منير، المورد، دار العلم للملاين، بيروت، ط17، 1983.
2ــ الجابري، محمد عابد، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1994.
3ــ حسن، سمير، مستقبل العلمانية في الوطن العربي، العقلانيةــ العلمانيةــ الشرق أوسطية: أبحاث الأسبوع الثقافي الثاني، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1995.
4ــ حسن، نصر، «العلمانية في الوطن العربي بين واقع وطموح»، مقالات خاصة، مجلة إلكترونية،-www.free-syria.com
5 ــ السعيد، رفعت، العلمانية بين الإسلام والعقل والتأسلم، دار الأهالي، دمشق، ط1، 2001.
6ــ عبد السلام، رفيق، «هل تمثل العلمانية شرطاً لازماً للانتقال للديمقراطية»، مجلة أقلام الإلكترونية، العدد الثاني، السنة الأولى، أكتوبر، 2001. [http://www.aqlominlikne.com/noe/rafiq c.html]
7 ــ غليون، برهان، الدولة والدين: نقد السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1993،2.
8 ــ موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، مجلد4، ط3، 1995.
9 ــ الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، مجلد (2)، ط1، 1988.
10- ندوة: العلمانية ما لها وما عليها، مداخلة: عبد الوهاب المسيري، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، 1998.
11- The Encyclopedia Americana, International Edition ; V :24, Complete in Thirty Volumes First Published in 1829.
12 -Encyclopedia BRITANICA, Volume:2